أهمّية الدِّراسات المشتركة في المقررات الجامعية
علم الكلام والسنة النبوية نموذجا

أ.د. حسن الخطاف*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين، وبعد، فإنَّ جميع العلوم الإسلامية منتمية إلى الوحي، والمقصود بالوحي القرآن الكريم والسنة والنبوية، والسنة النبوية ترجع في الأصل إلى القرآن الكريم؛ لأن الله تعالى هو الذي أعطى للسنة النبوية هذه المرجعية في آيات كثيرة، منها قوله تعالى {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}(١)، وقوله سبحانه {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣٢)}(٢).

وعلى هذا فالقرآن الكريم هو أصْلُ العلوم وأساسها، وإذا كان القرآن هو الذي أعطى المشروعية لجميع العلوم ومنها السنة النبوية، فإنَّ علم الكلام بالمعنى الذي نقصده يُعدُّ أساسا للعلوم، وبمقابل هذا نجد مناهج المتكلمين أثَّرت في التعامل مع السنة النبوية، فكان للمتكلمين أثر في هذا التعامل، وبناء على هذا نجد المتكلمين في بعض الأحيان يضعّفون بعض الأحاديث مع أنها صحيحة بميزان المحدثين، ويحتجون ببعض الأحاديث مع أنها ليست صحيحة بميزان المحدثين.

من هذا المنطلق جاء سبب الاختيار وأهمية هذه الدراسة لتكشف عن ضرورة الموازنة بين علمي الكلام وبين السنة النبوية وخاصة في العصور المتأخرة التي افتقدنا فيها هذا التناسق بينهما نظرا إلى ضعف التحصيل العلمي في الجامعات، وهذه الموازنة تنطلق من التآخي بين العلوم وتأثير بعضها على بعض، فعلم الكلام أثَّر في السنة من جهة المعايير التي وضعها بعض المتكلمين لقبول السنة والاحتجاج بها، كما أنَّ السنة كانت مصدرا من مصادر العقيدة الإسلامية، و لم أجد دراسةً اعتنت بهذا الجانب الذي يربط بين هذين العلمين من جهة التأسيس وأثر هذا في الجامعات.

أبرز المناهج التي سلكناها في دراستنا هذه هو المنهج التاريخي الوصفي الذي رجع بنا إلى مفهوم المصطلحات وضوابطها والنماذج من العلمَين، ومن الجلي أنَّ المنهج المقارن هو أساس في هذه الدِّراسة.

فيما يتعلَّق بهيكلة الدِّراسة فقد تمَّ تقسيمها إلى أربعة مباحث، وتحت كل مبحثٍ مطلبان.

المبحث الأول: ضبط المصطلحات

تقوم هذه الدراسة كشأن الدراسة الأخرى على مصطلحات، ومن الأهمية بمكان ضبط هذه المصلحات، وأرز

---

* أستاذ المنطق والعقيدة بجامعة قطر، كلية الشريعة والدِّراسات الإسلامية khattaf72@gmail.com

(١) (الحشر، ٧/٥٩).

(٢) (آل عمران، ٣٢/٣).

هذه المصطلحات مفهوم السنة وعلم الكلام

المطلب الأول: مفهوم السنة لغة واصطلاحا

يرجع مفهوم السنة بالمعنى اللغوي إلى الاطِّراد والجريان على شكل واحدٍ لا اعوجاج فيه، يقول ابن فارس(ت:٣٩٥هـ):"السين والنون أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء واطراده في سهولة، ومما اشتق منه السنة وهي السيرة، وسنة رسول الله عليه السلام: سيرته" [١]، والسيرة تشمل الجوانب الحسنة والقبيحة وهذا ما أكَّده ابن سيده المرسي(ت:٤٥٨هـ)[٢].

المقصود بالسنة النبوية في دراستنا هو المعنى الأصولي، وهي لا تخرج عن نوعين قول وفعل للنبي عليه الصلاة والسلام، يقول أبو بكر الجصاص(ت:٣٧٠هـ) :"وسنن رسول الله – عليه السلام – على وجهين: قول وفعل"(٣)، والمقصود بالأقوال هي التي تصدر من اللسان كقوله عليه الصلاة والسلام:" «من قام رمضان إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه»(٤)، والمقصود بالأفعال السُّنن التي تحتاج إلى عملٍ عضلي، وذلك كصلاته، وصومه وحجه، وغزواته... من ذلك مثلاً: صلُّوا كما رأيتموني أصلي، وقضية وضوء النبي عليه الصلاة والسلام.

والسنة التقريرية: هي ما فُعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره، أو علم به فسكت عليه؛ لأنه لا يسكت على باطل، ولا يُقر إلا حقاً؛ وكإقرار النبي صحابته على لبس ما نسجه الكفار من الثياب، ومن ذلك تقريرهم على ما بأيديهم من الأموال التي اكتسبوها قبل الإسلام من الربا أو غيره. ويذكر ابن القيم(ت:٧٥١هـ) في كتابه إعلام الموقعين الكثير من الأمثلة المتعلقة بالتقريرات.

باختصار كلمة السنة هي بالمعنى الأصولي، ولا تعنينا هنا السنة بالمعنى الفقهي أو الحديثي؛ حيث يضيف المحدثون صفات النبي عليه الصلاة والسلام كحديث كعب بن مالك –رضي الله عنه أنه قال:" فلما سلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبرق وجهه من السرور، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سر استنار وجهه، حتى كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه " (٥).

وكذلك لا تدخل التصرفات الجبلية كذات الأكل والشرب والنوم، وكذا لا تدخل الأمور الخاصة بالنبي عليه الصلاة والسلام كجمْعه أكثر من أربع نسوة.

---

(١) أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح. محمد هارون عبد السلام، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ٦٠/٣.

(٢) انظر: علي بن إسماعيل، ابن سيده المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تح. عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.١، ٢٠٠٠)، ٤١٧/٨.

(٣) أحمد بن علي الجصاص، **الفصول في الأصول**، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ط.٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤)، ٢٣٥/٣. وانظر في هذا: علاء الدين الصالحي، **التحبير شرح التحرير**، تح. عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، أحمد السراح، (الرياض: مكتبة الرشد، ط.١، ٢٠٠٠)، ١٣٤٤/٣.

(٤) محمد إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الإيمان، باب: تطوع قيام رمضان من الإيمان، رقم: ٣٧. تح. محمد زهير بن ناصر الناصر، (السعودية: دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. ١، ١٤٢٢).

(٥) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: ٣٥٥٦.

المطلب الثاني: علم الكلام

ليس القصد من هذه الدراسة هو الحكم على علم الكلام وبيان ماله وما عليه، فهذا ليس من مقاصد هذه الدراسة، وإنما الذي يعنينا هو ضبط المفاهيم والمصطلحات كمدخل لدراستنا، وبناء على هذا فعلم الكلام له تعاريف كثيرة منها تعريف ابن خلدون(ت:٨٠٨) "هو علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقليّة والرّدّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السّلف وأهل السّنّة" [١].

وليس خافيا الفرق بين علم الكلام وعلم العقيدة، ومن أبرز الفروق أنَّ علم الكلام توسَّع في أشياء ليست داخلة في العقيدة كالحديث عن الهواء والرطوبة والتعمق الزائد في الجوهر والعرض، وخاصَّة في كتب المتكلمين الأخيرة ككتاب المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي الأشعري(ت: ٧٥٦ ه) وكتاب شرح المقاصد لسعد الدِّين التفتازاني الماتريدي (ت:٧٩٣ه)[٢].

ويُفهم من هذا أن علم الكلام ينطلق من الأدلة العقلية، وهذا الانطلاق ليدافع عن الأدلة النقلية، ومن المعلوم أنَّ السنة لنبوية هي من الأدلة النقلية، فهل هذا يعني أنَّ السنة النبوية تقوم على علم الكلام؟

الجواب عن هذا بحسب عقيدة الباحث فمن يرى الكلام بدعة وأنه لا يجوز الاقتراب منه لا يقتنع بهذا الكلام، ومن يرى أنَّ وظيفة علم الكلام هي الدفاع عن العقيدة الإسلامية فهو يرى أن الجدل في الدفاع عن النبي عليه الصلاة والسلام يرجع إلى علم الكلام، وعلينا هنا أن نفرق بين أمرين: بين السنة النبوية كأقوال وأفعال بالتعريف السابق فهذه لا علاقة لها بعلم الكلام، إذ مرجعها إلى مصطلح الحديث، وبين من ينكر وجود النبي عليه الصلاة والسلام ابتداء فهذا يُرد عليه من خلال علم الكلام، وخير من وضح هذه المسألة الغزالي(ت:٥٠٥ه) في مقدمة كتابه المستصفى

فالعلوم عنده تُقسم عقلية كالطب والحساب والهندسة وإلى دينية كالكلام والفقه وأصوله وعلم الحديث وعلم التفسير وعلم الباطن، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها "فالعلم الكلي من العلوم الدينية هو الكلام وسائر العلوم من الفقه وأصوله والحديث والتفسير علوم جزئية؛ لأن المفسر لا ينظر إلا في معنى الكتاب خاصة والمحدث لا ينظر إلا في طريق ثبوت الحديث خاصة" ويستدل على ذلك ببعثة الرسول وصدقهم بالمعجزات وما يجوز عليهم وما يستحيل في حقهم وهي من مباحث المتكلمين، وخلاصة هذا أن المتكم" يبتدئ نظره في أعم الأشياء أولا

---

[١] عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، **التاريخ**، تح. خليل شحادة، (بيروت: دار الفكر، ط.٢، ١٩٨٨)،١/ ٥٨٠، وعلم الكلام عند التفتا زاني هو" معرفة العقائد عن أدلتها " سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، تح. عبد السلام شنَّار، (إستانبول: مكتبة دار الدقاق، ط.١،٢٢٧): ٢٠.

[٢] انظر في توسع الإيجي في الوجود والعرض والماهية والحال ... عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، تح. عبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، ط.١، ١٩٩٧)، ٢١٣/١ وما بعد، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، **شرح المقاصد في علم الكلام**، (الباكستان: دار المعارف النعمانية، د.ط، ١٩٨١)، ٢٩/٢ وما بعد.

وهو الموجود، ثم يترل بالتدريج ... فيثبت فيه مبادئ سائر العلوم الدينية من الكتاب والسنة وصدق الرسول، فيأخذ المفسر من جملة ما نظر فيه المتكلم واحدا خاصا وهو الكتاب فينظر في تفسيره، ويأخذ المحدث واحدا خاصا وهو السنة فينظر في طرق ثبوتها..."[1].

المبحث الثاني: الصلة بين السنة النبوية وعلم الكلام

لا خلاف بين العلماء على أنّ السنة النبوية مصدر من مصادر العلوم الإسلامية، كعلم الكلام والفقه والتفسير... كما أنَّ كل من صنف في علم الكلام جعله ضمن العلوم الإسلامية ومن أوائلهم الفارابي(ت:٣٣٩ه) في إحصاء العلوم، والخوارزمي(ت:٢٣٢ه) في "مفاتيح العلوم"[2] وابن خلدون(ت:٨٠٨ه) في تاريخه، وطاش كبرى زادة(ت:٩٦٨ه) في مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم" ، وخير من توسع في المسألة وبينها الغزالي في كتابه المستصفى

يقول التهانوي(ت:١١٥٨):" وموضوعه هو المعلوم من حيث أنه يتعلّق به إثبات العقائد الدينية تعلّقا قريبا أو بعيدا...ومن هذا تبيّن مرتبة الكلام أي شرفه، فإن شرف الغاية يستلزم شرف العلم... والكلام هو العلم الأعلى إذ تنتهي إليه العلوم الشرعية كلّها، وفيه تثبت موضوعاتها وحيثياتها"[3].

المطلب الأول: السنة النبوية مصدر من مصادر العقيدة وعلم الكلام

ذكرنا فيما سبق تعريف السنة النبوية بأنها أقوال وأفعال، ومن المعلوم أن السنة النبوية مصدر للتشريع والمعرفة والأخلاق، والذي يعنينا هنا أنَّ السنة مصدر من مصادر المعرفة المتصلة بجزئيات العقيدة، والأدلة على ذلك من السنة كثيرة، ومتنوعة: منها ما هو متصل بالإلهيات، ومنها بالنبوات، ومنها بالغيبيات، وهذه أبرز مواضيع العقيدة.

فمما هو متصل بالله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب، فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبه، كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل»[4]، وقوله عليه الصلاة والسلام " يترل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني، فأستجيب له من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له " [5] وكذا الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى يوم القيامة.

ومن الأحاديث المتصلة بالأنبياء قوله عليه الصلاة والسلام «لا تقوم الساعة حتى يترل فيكم ابن مريم

---

[1] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المستصفى**، تح. محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.١، ١٩٩٣)،١/٦.

[2] انظر: محمد بن أحمد الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، تح. إبراهيم الأبياري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.١): ٤٣.

[3] محمد بن علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح. علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط.١، ١٩٩٦)، ١/٣٠.

(٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب الصدقة من كسب طيب لقوله: {ويربي الصدقات، والله لا يحب كل كفار أثيم، إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون} [البقرة: ٢٧٧] رقم: ١٤١٠

[5] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل رقم: ١١٤٥

حكما مقسطا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال، حتى لا يقبله أحد» [1].

ومن الأحاديث المتصلة بالغيبيات قوله عليه الصلاة والسلام :"انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار، فدخلوه فانحدرت صخرة من الجبل، فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فقال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران..." [2]، وكذا ما ذكرناه سابقا عن نزول عيسى عليه السلام والأحاديث الواردة في طلوع الشمس من مغربها وخروج الدجال ويأجوج ومأجوج، ويدخل في هذا كل أحاديث الفتن[3].

ويدخل في هذا كل الأحاديث الواردة التي ستحصل في مستقبل الأيام، كالحديث عن أحوال الجنة والنار، والميزان والصراط، وعذاب القبر، ورؤية الله تعالى يوم القيامة، أو عن الماضي كخلق الكون والعرش وإبليس وما حدث مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

المطلب الثانية: ضرورة التنسيق بين علمي الكلام وبين علوم السنة النبوية

من المعلوم أنّ جل العلماء السابقين كانوا مُطَّلعين على أغلب هذه العلوم، كالأشعري(ت:٣٣٠هـ) وأبو منصور الماتريدي(ت:٣٢٤هـ)، والجويني (ت: ٤٧٨هـ)، والغزالي(ت:٥٠٥هـ) وابن الجوزي(ت:٥٩٧ه) ... ولا يُفهم من هذا أنَّ هؤلاء متخصصون بجميع العلوم، بل المقصود أنه إذا قيس أمرهم على غيرهم من المتأخرين كانوا ملمِّين بالعلوم الأخرى، ولا يعني هذا التّمكن فحتى الأوائل المشتغلون بالعلوم لم تسلم مصنفاتهم من ضعف في جانب على حساب جانب آخر، حيث نجد – مثلا- أحاديث موضوعة أو شديدة الضعف في كتب الكلام كالأحاديث الواردة في ذمّ القدرية والأحاديث الواردة في افتراق الأمة، ووجدنا من خاض بعلم الكلام وبالمعقولات وهو ليس من أهله كالكتب التي ردَّت على المعتزلة (السُّنة لابن أبي عاصم ت:٥٢٨٧ه)، والسنة المنسوب لعبد الله بن أحمد(ت:٢٩٠هـ) .

وهذا الأمر ليس خاصاً بالعقيدة، فالفقه لم يخل من ذلك، فقد تجد في الكتب الفقهية أحاديث لا أصل لها أو شديدة الضعف، ومثل هذا الأحاديث الواردة في التزكية وتطهير النفس ككتاب إحياء علوم الدين، ولأجل هذا ظهر التخريج على الكتب الأخرى كتخريج الحافظ العراقي (ت:٨٠٦) لكتاب إحياء علوم الدين للغزالي(ت:٥٠٥)والذي أسماه المغني عن حمل السفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار ، وكتاب ابن

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب كسر الصليب وقتل الخنزير، رقم: ٢٤٧٦

[2] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب كسر الصليب وقتل الخنزير، رقم: ٢٢٧٢.

[3] كقوله صلى الله عليه وسلم «إنكم سترون بعدي أثرة وأمورا تنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم» البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب كتابة القطائع، رقم: ٢٣٧٧.

حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) المسمى التخليص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، فقد خرج فيه أحاديث الشرح الكبير للرافعي الذي شرح به كتاب الوجيز في فقه الشافعي للغزالي.

و لم يكن التخريج قاصراً على كتب الفقه والتزكية فهناك أيضاً كتب التفسير، ومنها تخريج ابن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ) على كتاب الكشاف للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) وسماه "الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف".

المبحث الثالث: بعض الأحاديث والآثار تتعارض مع علم الكلام

تحوي بعض كتب العقيدة الكثيرة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتحوي بعض كتب الحديث الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وليس القصد هنا استقراءها ويكفي أنْ نأخذ نموذجا لهذا

المطلب الأول: قعود النبي عليه الصلاة والسلام على العرش

قد نجد مبرراً لوجود أحاديث ضعيفة في كتب الفقه أو التزكية أو التفسير بالمأثور، أما أن تُوجد كتب ضعيفة ركيكة في كتب العقيدة أو أحاديث ضعيفة ركيكة في بعض كتب الحديث فهذا يحتاج إلى استنفار؛ لأن العقيدة تقوم على اليقين وليس على الظن، ومن غير الدخول في جدلية هل أحاديث الصحيحة تفيد العلم أم الظن، فليس هناك خلاف في أن الأحاديث الضعيفة لا يُؤخذ بها في الأحكام، فمن الأولى عدم أخذها في العقيدة، يقول السيوطي(ت:٩١١هـ):" (ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد) الضعيفة (ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى) ، وما يجوز ويستحيل عليه، وتفسير كلامه، (والأحكام كالحلال والحرام، و) غيرهما، وذلك كالقصص وفضائل الأعمال والمواعظ، وغيرها (مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام)[1] .

الوقوف عند هذه الأحاديث واستقرائها يطول بنا، وليس من مقاصدنا هنا ضبط هذه الأحاديث وحصرها، ونكتفي بنموذج واحد فقط هو الحديث الموجود في سنن أبي بكر بن الخلال(ت:٣١١هـ)، وقال :"أبو بكر بن إسحاق الصاغاني: لا أعلم أحداً من أهل العلم ممن تقدم، ولا في عصرنا هذا إلا وهو منكر لما أحدث الترمذي(ت:٢٧٩هـ) من رد حديث محمد بن فضيل، عن ليث، عن مجاهد في قوله {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً} [الإسراء: ٧٩] قال: «يقعده على العرش» ، فهو عندنا جهمي، يُهجر ونحذر عنه، فقد حدثنا به هارون بن معروف، قال [ص:٢٣٣]: حدثنا محمد بن فضيل، عن ليث، عن مجاهد في قوله {عسى أن يبعثك ربك مقاما محموداً} [الإسراء: ٧٩] قال: «يقعده على العرش» وقد روي عن عبد الله بن سلام، قال: «يقعده على كرسي الرب جل وعز» ، فقيل للجريري: إذا كان على كرسي الرب فهو معه، قال: ويحكم، هذا أقر لعيني في الدنيا، وقد أتى علي نيف وثمانون سنة ما علمت أن أحدا رد حديث مجاهد إلا جهمي، وقد جاءت به

---

[1] عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تح. عبد الوهاب عبد اللطيف، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة)، ١/٣٥٠.

الأئمة في الأمصار، وتلقته العلماء بالقبول منذ نيف وخمسين ومائة سنة، وبعد فإني لا أعرف هذا الترمذي، ولا أعلم أني رأيته عند محدث، فعليكم رحمكم الله بالتمسك بالسنة والاتباع وقال أبو بكر يحيى بن أبي طالب: «لا أعرف هذا الجهمي العجمي، لا نعرفه عند محدث، ولا عند أحد من إخواننا، ولا علمت أحدا رد حديث مجاهد» يقعد محمدا صلى الله عليه وسلم على العرش "، رواه الخلق عن ابن فضيل عن ليث عن مجاهد، واحتمله المحدثون الثقات، وحدثوا به على رءوس الأشهاد، لا يدفعون ذلك، يتلقونه بالقبول والسرور بذلك، وأنا فيما أرى أني أعقل منذ سبعين سنة، والله ما أعرف أحدا رده، ولا يرده إلا كل جهمي مبتدع خبيث، يدعو إلى خلاف ما كان عليه أشياخنا وأئمتنا، عجل الله له العقوبة" (١).

المطلب الثاني: أَثَر هذه النماذج

الذي نلاحظه في النموذج السابق أن الحديث جاء ضمن كتاب يُسمى كتاب السُّنة وفي داخله ذكر الجهمية، فكأنَّ التمسك بالسنة يقتضي أنْ نقبل كل شيء، ومن يرفض شيئا يُتَّهم بأنه جهمي نسبة إلى جهم بن صفوان(ت:٢٧ ١٢٧هـ)، ومن الملاحظ أنَّ الحديث يردُّ في بدايته على الترمذي، ولننتبه إلى الحديث كيف يصوِّر محمدا عليه الصلاة والسلام بأنه يجلسه على العرش، ومن الملاحظ أنّ الجلوس هنا هو جلوس مادي فكلمة معه أي بجانبه، ولننظر إلى هذه المبالغة والادّعاء" وقد أتى علي نيف وثمانون سنة ما علمت أن أحدا رد حديث مجاهد إلا جهمي، وقد جاءت به الأئمة في الأمصار، وتلقته العلماء بالقبول منذ نيف وخمسين ومائة سنة" وينتهي الحديث بالدعاء على الترمذي بالتعجيل عليه بالعقوبة عوضاً عن الدُّعاء له بالهداية !

وليس القصد هنا مناقشة هذا الحديث بقدر ما هو تبيان أنَّ ردة الفعل في القرن الثالث الهجري كانت شديدة ضدّ كل من يقف عند بعض الأحاديث ويناقشها، ولا يعني هذا أنَّ هذه هي السِّمة هي الظاهرة والبارزة عند المحدثين بل المقصود أنَّ بعض المحدثين يروون أحاديث لا يفكرون في صحتها ومناقشتها وأن المعترض عليها يُتهم بعقيدته ودينه.

أدّت هذه النماذج إلى التنافر إلى شيء من التنافر بين السُّنة النبوية وعلومها وبين علم الكلام، وقد كان هذا التنافر ظاهرا في تاريخنا، ووصل التنافر إلى أعلاه عند المعتزلة في عدم احتجاجهم في أحاديث السنة التي تصطدم مع أصولهم بحجة أن هذه الأحاديث لا تفيد العلم أو أنها قابلة للتأويل ... وبمقابل هذا جاءت ردة فعل مقابل المعتزلة مما جعل بعض المحدثين يحتجون بأحاديث واهية لا تصلح للأحكام بل قد لا تصلح لفضائل الأعمال، وغالباً ردّات الفعل تكون خالية من التعقُّل، مع أنَّ الكثير من فروع العقائد هي من فروع أصول الدين وليست من أصول الدين، والأمثلة على ذلك كثيرة منها حقيقية الميزان ، ونوعية الصراط ، والاختلاف في مثل هذه المسائل هو أقرب إلى الاختلاف في فروع الفقه، يقول الشهرستاني(ت٥٤٨هـ) :" وأما الاختلافات في

---

(١) أبو بكر أحمد بن محمد الخَلَّال، السنة، تح. عطية الزهراني، (الرياض: دار الراية، ط.١، ١٩٨٩)، ٢٣٢/١.

الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة ... وبالجملة: كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول، ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسما إلى معرفة وطاعة، والمعرفة أصل والطاعة فرع، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصوليا، ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعياً، فالأصول هو موضوع علم الكلام، والفروع هو موضوع علم الفقه" [1].

وقد ذكر الشهرستاني(ت٥٤٨ه) أن دخول طوائف من المحدثين في التشبيه هو نتيجة تحيرهم في تقرير مذهب أهل السنة في المتشابهات بعد توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة حتى أدى إلى أن " جماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه "[2].

ومما لا شك فيه أنّ علماء الجرح والتعديل من أهل السنة قاموا بجهدٍ جبار لكشف أكثر هذه الأحاديث وإظهار زيفها من خلال علم الجرح والتعديل، ولكن هناك نوع من القطيعة بين علم الكلام الحقيقي وبين بعض الأحاديث، يقول ابن تيمية:" ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل " الأصول والفروع " وبآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه وربما تأولوه على غير تأويله؛ ووضعوه على غير موضعه. ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يكفرون ويضللون ويبدعون أقواما من أعيان الأمة ويجهلونهم ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأ مغفورا وقد يكون منكرا من القول وزورا وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم وقد رأيت من هذا عجائب. لكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل" (٣).

المبحث الرابع: التعليم المعاصر وعدم الترابط بين السنة النبوية وعلومها وبين علم الكلام

استمرَّ الأمر بالتراجع إلى وقتنا العاصر فازدادت الفرقة بين هذه العلوم، وصارت بعض الكُليات الجامعية مختصة ببعض العلوم دون بعض، فبعض كليات الإلهيات مرتبطة بالعقليات وعلم الكلام وأصول الدين، وأحيانا تُسمى كليات أصول الدين، وقابل ذلك كليات الشريعة التي اهتمَّت بالفقه وأصوله...

وهذا الاختصاص ضرورة مُلحَّة لكن تَّمت المبالغة فيه حتى صار هناك تقاطع بين العلوم، فالمشتغل بالفقه لا يعلم شيئاَ عن مصطلح الحديث والعكس صحيح، مما ولَّد جفاء بين العلوم وشرخا بينها.

ضرورة الترابط بين العلوم مسألة في غاية من الأهمية، وهي ليست خاصة بين علمي الكلام وبين السنة النبوية، فالضعف واضح بين الفقه وبين الأدلة التي يقوم عليها الفقه من القرآن والسنة، وبين الفقهن وبين

---

(١) محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، تح. محمد سيد كيلاني الملل والنحل، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٤)،١/٤٠.

(٢) الشهرستاني، **الملل والنحل**، ١/١٠١.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تح. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥)، ٤/٢٤.

علوم القرآن وارتباطه بالآليات المتعلقة به.

المطلب الأول: أسباب التراجع بين العِلْمَين

استمر التراجع العلمي وعدم التربط بي العلمين وخاصة في وقتنا المعاصر، ولهذا التراجع أسباب عدة من أبرزها:

١. قلة الجامعات الإسلامية أو كليات الشريعة في بعض بلداننا العربية والإسلامية، ومن ذلك ما حصل في سورية، حيث افتُتحت كلية الشريعة بجامعة دمشق سنة ١٩٥٤ على يد المجاهد مصطفى السباعي رحمه الله، وكانت في بداياتها تخرِّج الخريج ليكون مؤهلا في الشريعة والقضاء، وبعد ذلك ومن خلال الضغط من قِبل القانونيين تمَّ قصرها على الشريعة، وما زالت فيها الكثير من الكتب القانونية، والذي يعنينا هنا أنَّ هذه الكلية بقيت هي الوحيدة في سورية وكان النظام في سورية الذي يرأسه حافظ الأسد المقبور يرفض افتتاح كلية أخرى، واستمر الأمر إلى أنْ تولَّى ابنه المجرم بشار الأسد وعندما زار حلب استجاب لطلب علماء حلب بافتتاح كلية الشريعة سنة ٢٠٠٦، ولا توجد في سورية إلا هاتان الكليتان، وعندما كنت وكيلا للشؤون الإدارية والطلابية من سنة ٢٠١٠ – ٢٠١٢ كان عدد الطلاب يقترب من ٤٠٠٠ أربعة آلاف طالب.

قلة هذه الكليات ساهمت في تجهيل المجتمعات، وخاصة للفتيات من أبناء المناطق الشرقية حيث يعسر عليهن الذهاب والرجوع، أو الإقامة في دمشق.

٢. الاستمرار في التعليم وفق النظرية الغربية التي تجعل التعليم يبدأ من سنٍّ متأخرة بعد السادسة.

٣. الاحتياجات المادية للعوائل في عالمنا الإسلامي مما يدفع الأهالي لعدم تعليم أولادهم.

المطلب الثاني: مناهج كليات الشريعة في الجامعات الإسلامية

دفع الواقع السابق وزراء التعليم العالي من خلال مجالسه إلى البحث عن مخارج للضعف العلمي الحاصل نتيجة ما ذكرناه سابقا ونتيجة الانتقال من التعليم المسجدي الذي كان سائدا في مجتمعاتنا الإسلامية حيث يتعلم الطفل الكثير من العلوم وبالمجان مع تشجيع الأهالي إلى نموذج التعليم الغربي، وقد أدَّى هذا الأمر –الإضافة للأسباب السابقة– إلى ضعف التحصيل العلمي فكان مَن بيدهم قرار التعليم في وزارات التعليم العالي فيما يخص التعليم الشرعي بين أمرين كلاهما مرٌّ:

الأول: الحرص على التخصص الدقيق من خلال تقسيم العلوم الإسلامية إلى قسمين رئيسين: الأول خاص بأصول الدين، وتسمى كليات أصول الدين، يدرس فيها الطالب المقررات المتعلقة بأصول الدين وتشمل الحديث وعلومه والعقيدة والمنطق والتفسير... وكلُّ ما يخدم هذه المقررات، الثاني خاص بالفقه وأصوله، وتسمى كليات الشريعة، يدرس فيها الطالب المقررات المتعلقة بالفقه وأصوله وقواعد

فقهية ومقاصد وفقه مذهبي وفقه مقارن ... فالذي يريد الاهتمام بالفقه مثلا ويريد التخصص فيه ينبغي أن تحرص الجامعة على إعطائه أكبر قدر ممكن من المقررات التي تخدم هذا التخصص من، وكذلك الذي يريد الاهتمام بالعقيدة مثلا يضطر لدراسة ما يتعلق بأصول الدِّين.

من إيجابيات هذه الطريقة تمكُّن الطلاب من المقررات التي يدرسونها في كلياتهم، ولكنَّهم يكونون في غربة وبُعد عن المقررات في الكليات الأخرى، فتجد من يدرس الفقه يكون بعيدا عن مقررات العقيدة وأخواتها في ذات الكلية.

الثاني: الحرص على أخذ العلوم الإسلامية متكاملة، وعدم الاقتصار على بعضها، ولَمَّا كانت العلوم الإسلامية كثيرة كان من الصعب الإلمام بكلِّ هذه المقررات، فأدت هذه الطريقة إلى سطحية عند الطالب في بعض الجامعات؛ لأن الجامعة تحرص على إعطائه كل العلوم الإسلامية، وكان من حسنات هذه الكليات أنَّ الخريج يكون مُطِّلعا على كل العلوم الإسلامية، لكنَّه بالمقابل يكون غير متمكِّن منها، ولتجاوز هذه العقبة قامت كلية الشريعة بجامعة دمشق بتضخيم المقرر ليكون الطالب مُطِّلعا على كل العلوم وبشكل متكامل حيث تصل متوسط المقررات ٢٥٠ إلى مئتين وخمسين صفحة تقريبا، وكان من محاسن هذا أن يطِّلع الطالب على كل العلوم الإسلامية بعمق، ولكن هذا لم يحصل إلا للمتفوقين، فكثافة المنهاج جعلت الطالب يقرأ ولا يستوعب بشكل كاملن وكان القصد عند الكثيرين هو النجاح من خلال الحفظ وليس الفهم.

كما برزت مشكلة أخرى وهي عدم التساوي بين المقررات، فكان بعضها على حساب بعض، فمقررات العقيدة في كلية الشريعة بجامعة دمشق كانت عبارة عن مقررين أحدهما يُدرَّس في السنة الثانية والثاني يُدرس في السنة الثالثة، ويلحق بهما مقرر الأخلاق في السنة الأولى، وبمقابل هذا تجد كمًّا هائلا من مقررات الحديث والفقه وما يخدمهما، ولم يكن هناك التنسيق الكافي بين مقررات العقيدة والحديث.

التوفيق بين الأول والثاني صعب للغاية والاكتفاء بواحد منهما لا يقلُ صعوبة وربما يكون الخريج أبعد عن المقصد الذي يراد له، ففي حالة التخصص يقع المتخصص في غربة عن العلوم الأخرى مما يجعل المتخصص في العقيدة ضعيفا إلى حد الضحالة في العلوم الأخرى، والسعي للإمام بالكثير من التخصصات تجعل الخريج أقرب إلى السطحية.

ومن أبرز أسباب هذه المشاكل غربة الطلاب قبل التعليم الجامعي وندرة المقررات الشرعية في المدارس الإعدادية والثانوية، ولأجل هذا نجد خريجي المدارس الشرعية الحاصلين على الثانوية الشرعية هم أكثر كفاءة ومقدرة في التحصيل العلمي الشرعي نظرًا إلى وجود أرضية لهم.

وقد لاحظنا من خلال المسيرة العلمية التي عشناها مشاكل خريجي هذه الكليات، فالضعف ملازم في الأغلب لخريج كليات الشريعة، فهو وإنْ كان متمكنا من التخصص في الكليات المتخصصة كالتخصص في

أصول الدين (التفسير والحديث والعقيدة) ولكنه يبقى بعيدا عن الاطلاع الكافي في تخصص الشريعة الإسلامية (ما يتعلق بالفقه وأصوله).

الثالث: هناك منهج ثالث هو هجين بين المنهجين السابقين، وهو السعي للجمع بين الأول والثاني، وقد تمَّ تطبيقه في كلية الشريعة بجامعة حلب ومؤداها أنَّ الطالب يدرس خلال السنة الأولى والثانية أغلب مقررات العلوم الإسلامية كمداخل مهمة ومُعنى بها، ثمَّ بعد ذلك يكون التخصص في السنة الثالثة والرابعة، وهذه الطريقة من أحسن الطرق، وأنفعها، ولكنْ برزت فيها معوقات وتحديات خارجة عن الكليات، وهذه المعوِّقات مردها أنَّ كلية الشريعة بجامعة حلب هي الوحيدة في المناطق الشرقية والشمالية من سورية، والإقبال عليها صار كثيفا، وهناك حاجة ملحة للخريج للتوظيف، وأغلب الطلاب صاروا يتوجهون إلى التخصص في الشريعة سعيا نحو سوق العمل، فالإفتاء والتخصص في الاقتصاد الإسلامي مثلا يتبعان لقسم الفقه وأصوله، ولأجل هذا تمَّ العدول عن هذا المنحى الثالث.

هذا النمط من التعليم بأقسامه الثلاثة فرض واقعا وهو ابتعاد الدراسات الشرعية عن العلوم البينية التي تربط بين العلوم الإسلامية بشكل ملموس، وثَّمت شيء آخر لا يقل أهمية عما سبق وكان له أثره الكبير في هذا الشرخ بين العلوم ومنها علم الكلام والسنة النبوية هو عدم إدراك الترابط بين جذور هذه العلوم من جهة المصدر وليس من جهة المضامين فقط.

فعلى مستوى مقررات العقيدة الإسلامية وعلم الكلام وما يتعلق بهما من مقررات ، وعلى مستوى السنة النبوية وما يتعلق بهما من مقررات كان ينبغي النظر إلى الجذع المشترك والتآخي بين هذين العلمين من جهة الاشتراك، أي تأثير كل منهما في الآخر، فعلم الكلام أثَّر في الحديث من جهة القبول والرد عند البعض على الأقل ممن اشتغل بعلم الكلام والتجربة الاعتزالية وموقف الأشاعرة والماتريدية من قضية أحاديث الأحاد وعدم إفادتها لليقين مسألة مشهورة، والسنة النبوية كانت مصدرا من مصادر أصول العقيدة وخاصَّة مما يرى أنَّ هذا هو منهج السلف ويأخذ بأحاديث الأحاد إنْ صحت بغض النظر عن مضمونها، وهي مصدر رئيس من مصادر فروع العقيدة عند الكثيرين إن صحت، ومنهم جميع من يرون أنهم يحملون منهج السلف وكذا عند جميع الأشاعرة والماتريدية .

وكان من الممكن أيضا في التنسيق بين هذين العلمين أنْ تكون بعض النماذج التطبيقية بين هذين العلمين من جهة مضامين السنة النبوية وعلاقتها بعلم الكلام، ويمكن أن نأخذ مثالا على ذلك أحاديث القدرية مجوس هذه الأمة، بعض أحاديث التجسيم، وأحاديث افتراق الأمة... وكثير من هذه الأحاديث لا تصح بموازين المحدثين، فيمكن عند الحديث عن علل الحديث أنْ تكون هذه الأحاديث نموذجا ليتم تدارسها، وبذلك يكون هناك نوع من الدراسة البينية ونوع من الاطِّلاع لدى خريج هذه الكليات حتى ولو كانت كليات تخصصية.

الخاتمة

نسجِّل بعد هذه الجولة أبرز النتاج التي توصَّلت إليها الدارسة، وأبرزها ضرورة العناية بالجذور الرابطة بين العلوم الإسلامية، وهذا الجذور يمكن اعتمادها في مقررات السنة الأولى في كليات العلوم الإسلامية، ويمكن أن تكون على شكل خرائط ذهنية رابطة بين هذه العلوم.

إدراك هذا الترابط شيء مهم في جامعاتنا حتى تكون لدى الخريج نظرة كلية متكاملة عن العلوم الإسلامية وعلاقتها ببعضها، والملاحظ أنَّ كليات العلوم الإسلامية بأصنافها السابقة لم تنجح بما فيه الكفاية لإعطاء نظرة كاملة وكافية لخريج هذه الكليات، وكلٌّ نموذج له من المحاسن وعليه من المآخذ، ومن أسباب عدم النجاح قلة المقررات الشرعية في المراحل الإعدادية والثانوية العامة، فالطالب الذي يدخل إلى هذه الكليات يجد نفسه بين ضخامة في المقرر وكثرة في المصطلحات التي لم يسمع بها من قَبِل، وهذه الضخامة تجعل الحفظ هو الأساس الذي يُقّدَّم على الفهم، والأستاذ معذور في إعطاء كمِّيات كبيرة في قد تصل المحاضرة ذات الساعتين إلى ٣٠ ثلاثين صفحة للانتهاء من المقرر.

وأكثر ما لوحظ في المقررات هو عدم الانسجام الكافي بين علوم العقيدة وعلوم الحديث وكأنَّ كلا منهما في وادٍ منفصل عن الآخر، كما لوحظ في هذه الكليات سيطرة بعض الأقسام على بعض وهذا راجع إلى شخصية من يدير القسم ومدى علاقاته وقوة القسم حيث تطغى بعض المقررات على بعض، وهذا كان ملاحظا في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

المصادر

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تح. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥م.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، **التاريخ**، تح. خليل شحادة، بيروت: دار الفكر، ط.٢، ١٩٨٨.

ابن سيده المرسي، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تح. عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط.١، ٢٠٠٠.

ابن فارس، أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح. محمد هارون عبد السلام، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر، السعودية: دار طوق النجاة، ط.١، ١٤٢٢.

الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، **المواقف في علم الكلام**، تح. عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ط.١، ١٩٩٧.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، **شرح المقاصد في علم الكلام**، الباكستان: دار المعارف النعمانية، د.ط، ١٩٨١.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، **شرح العقائد النسفية**، تح. عبد السلام شنّار، إستانبول: مكتبة دار الدقاق، ط.١، ٢٠٠٧.

التهانوي، محمد بن علي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تح. علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط.١، ١٩٩٦.

الجصاص، أحمد بن علي، الفصول **في الأصول**، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ط.٢، ١٩٩٤.

الخَلَّال، أبو بكر أحمد بن محمد، **السنة**، تح. عطية الزهراني، الرياض: دار الراية، ط.١، ١٩٨٩.

الخوارزمي، محمد بن أحمد، **مفاتيح العلوم**، تح. إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، ط.٢.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي شرح تقريب النوواي**، تح. عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، تح. محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٤.

الصالحي، علاء الدين، **التحبير شرح التحرير**، تح. عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، أحمد السراح، الرياض: مكتبة الرشد، ط.١، ٢٠٠٠.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المستصفى**، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.